

الاطار المفاهيمي للمحاسبة والمراجعة في ظل بيئة التجارة الالكترونية

Conceptual Framework for Accounting and Auditing in an E-Commerce Environment

سالمي محمد الدينوري

جامعة الوادي- الجزائر

salemi-mohamed.dinouri@univ-eloued.dz

أنور عيدة

جامعة الوادي- الجزائر

aida-anouar@univ-eloued.dz

Received: 05/06/2019

Accepted: 17/07/2019

Published: 25/12/2019

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف الاطار المفاهيمي للمحاسبة والمراجعة في ظل بيئة التجارة الالكترونية وتبيان اهم تحديات التجارة الإلكترونية في المجال المحاسبي وهذا من خلال دور مهنة المحاسبة والمراجعة تجاه التجارة الإلكترونية وتبادل البيانات إلكترونياً وكذا التطرق الى تأثير التجارة الالكترونية على المحاسبة والمراجعة مثل التأثيرات على المعايير العامة ومعيار إعداد التقارير وكذا التطرق الى اساليب تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية من خلال دراسة نظرية وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن لتطور تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات المحاسبية والانتشار المتزايد لمعاملتي التجارة الالكترونية كان له انعكاسات متعددة على مهنة المحاسبة والمراجعة وان هناك مشاكل خاصة بالتأهيل العلمي والعملية لمراجع التجارة الالكترونية كما يتوجب عمليات التجارة الالكترونية في نظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى إنشاء قسم خاص بالمحاسبة الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة، المحاسبة، مراجع الحسابات، التجارة الالكترونية، تكنولوجيا المعلومات.

تصنيف JEL: M40، M41.

Abstract:

This study aimed to identify the conceptual framework of accounting and auditing in the environment of electronic commerce and to demonstrate the most important challenges of electronic commerce in the field of accounting and this through the role of the profession of accounting and auditing towards electronic commerce and electronic data exchange as well as address the impact of electronic commerce on accounting and auditing such as impact on the general standards and The standard of reporting as well as the methods of implementation of electronic commerce through a theoretical study This study concluded that the evolution of information technology and accounting software and the increasing spread of The factors of electronic commerce have had multiple repercussions on the accounting profession, and there are problems related to the scientific and practical qualification of the references of the electronic commerce. The electronic commerce operations in the accounting information system lead to the establishment of an electronic accounting department.

Keywords: Audit, Accounting, Auditor, Electronic Commerce, Information Technology.

Jel Classification Codes: M40, M41.

*المؤلف المرسل: أنور عيدة ، الإيميل المهي: aida-anouar@univ-eloued.dz

تمثل التجارة الإلكترونية Electronic Commerce أحد مجالات استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة والتي ظهرت مفاهيمها وتطورت سبل دراستها والبحث فيها وتقييمها خلال السنوات القليلة الماضية وانتشار استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في العديد من مجالات الحياة قد ساهم في البحث عن إمكانية استخدامها في مجال عالم الأعمال بصورة عامة ومجال الأعمال التجارية بصورة خاصة، وهو ما يشير إلى ظهور مصطلح " التجارة الإلكترونية " الذي يركز على ممارسة عمليات الترويج والاعلان والبيع وشراء السلع والخدمات باستخدام الوسائل الالكترونية المتعددة.

يعتبر استخدام المعلوماتية اليوم في ظل التغيرات التكنولوجية المتطورة أساس وعماد الإدارة الحديثة، حيث أن أهم الاتجاهات المعاصرة في تكنولوجيا شبكات الاتصال هو الدور الإستراتيجي لنظام المعلومات بالمؤسسة، الذي يقدم العون للمسيرين في التحكيم بين الخيارات المتعددة عند عملية اتخاذ القرار، ومن هنا نتواصل إلى فكرة الإدارة المتكاملة المستندة على تكنولوجيا شبكات الاتصال والتفاعل بين مصالحتها المرتبطة إذ تتدخل المعلوماتية في تسيير المؤسسات وتصبح أداة لينة للتحليل والتشخيص لتعمل على بالوظائف، وضبط الأمور.

إن جميع البيئات كالجمعيات المحاسبية العالمية وتدقيق الحسابات المهتمة بعلم المحاسبة تولي أهمية كبيرة للتجارة الالكترونية من منطلق ان عملية البيع تتم من خلال موقع الشركة مرتبط بشكل وثيق ومباشر بنظام المحاسبة المؤتمت وقد اصبح حتميا على المراجع الداخلي والخارجي الامام بهذا الاسلوب الجديد من التجارة المتمثلة بالتجارة الالكترونية وكل ما هو متعلق بتكنولوجيا المعلومات.

وفي ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ماهي البيات المحاسبة والمراجعة التي تتم في بيئة التجارة التجارية الالكترونية؟

حتى نستطيع الإجابة على الإشكالية الرئيسية سنقوم تجزئتها إلى عدة أسئلة فرعية كما يلي:

- ماهي تحديات التجارة الإلكترونية في المجال المحاسبي؟
- ماهي تأثير التجارة الالكترونية على المحاسبة والمراجعة؟
- ماهي مشاكل المراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؟

فروض الدراسة:

في ضوء الأسئلة الفرعية صيغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- تواجه المحاسبة والمراجعة العديد من التحديات في ظل بيئة الاقتصاد الرقمي؛
- للتجارة الالكترونية اثار على كل ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة وعلى التقنيات؛
- يوجد العديد المشاكل للمراجعة في ظل بيئة التجارة الالكترونية منها مشاكل خاصة بالتأهيل العلمي ومنها مشاكل خاصة بجمع الادلة الالكترونية .

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف نوجز أهمها فيما يلي:

- تبيان التحديات التي تثيرها التجارة الإلكترونية في المجال المحاسبي؛
- التطرق الى مشاكل المراجعة في ظل التجارة الالكترونية؛
- تحديد اثر التجارة الالكترونية على المحاسبة والتدقيق.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها لأحد الموضوعات الهامة والمعاصرة لواقع المنظمات في الوقت الراهن وهي التجارة الإلكترونية وتأثيراتها على المحاسبة والمراجعة فضلا عن الدور الكبير للتجارة الإلكترونية التي مكنت العديد من المؤسسات والشركات من التعرف بشكل مباشر على حاجياتها في ظل بيئة حديثة تتميز بالتعاملات الإلكترونية في شتى المجالات. منهج الدراسة:

بغية الوصول لأفضل الأساليب والطرق للإجابة على إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الاعتماد على اهم المراجع والكتب والدوريات وجميع أدبيات السابقة التي بحثت في الموضوع أو مواضيع ذات الصلة. خطة الدراسة:

تحتوي الدراسة على خمس محاور اساسية وهي كالآتي:

- المحور الاول: الاطار المفاهيمي للمراجعة
- المحور الثاني: الاطار النظري للتجارة الإلكترونية
- المحور الثالث: تحديات التجارة الإلكترونية في المجال المحاسبي
- المحور الرابع: اثر التجارة الإلكترونية على المحاسبة والتدقيق
- المحور الخامس: مشاكل المراجعة في ظل التجارة الإلكترونية.

2. الاطار المفاهيمي للمراجعة:

1.2. مفهوم المراجعة:

المراجعة هي العملية المنظمة لجمع وتقديم أدلة الإثبات عن مدى صحة العمليات والأحداث الاقتصادية للتأكد من درجة التطابق مع المعايير الموضوعية، وكذلك توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية. (السيد، العشماوي، و عبد الرحمان، 2008، صفحة 7)

غير إن للتدقيق مفهوما مهنيا يقصد به الفحص الانتقادي المنظم للبيانات المحاسبية المثبتة في السجلات والدفاتر والقوائم المالية للوحدة التي تدقق حساباتها بقصد إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة أو دقة هذه البيانات ودرجة الاعتماد عليها، وعن مدى دلالة القوائم المالية والحسابات الختامية التي أعدتها الوحدة عن نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة وعن مركزها المالي عن الفترة التي تناولتها عملية الفحص والتدقيق، وتأسيسا لما سبق يمكن القول أن التدقيق علم ومهنة تطوران شأنه شأن المحاسبة وقد تطور الاثنان مع التطور الكبير الذي صاحب مرافقة الحياة في جميع مجالاتها وبغض النظر عن طبيعتها نشاطها (الزراعية، التجارية، الصناعية الخدمية). (محمد عثمان، 2011، الصفحات 11-12)

2.2. أهداف المراجعة:

في البداية كان للتدقيق أهداف تقليدية وهي :

- التأكد من صحة ودقة البيانات المالية المثبتة في دفاتر وسجلات المنشأة؛
- الخروج برأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر؛
- اكتشاف ما قد يكون بالدفاتر والسجلات من أخطاء وغش؛
- تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق للمشروع.
- إضافة إلى ما ذكر هنالك أهداف أخرى وهي :
- مراقبة الخطط الموضوعية من قبل أصحاب المشروع ومتابعة تنفيذها؛

- تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة للأهداف المرسومة؛
 - تحقيق أكبر قدر من الإنتاجية عن طريق محو التبذير في جميع نواحي نشاط المشروع؛
 - تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يعمل به المشروع (الاسدي، 2008، صفحة 2)
- 3.2. أنواع المراجعة:

هناك أنواع متعددة من المراجعة تختلف باختلاف الزوايا التي ينظر إلى عملية المراجعة من خلالها، ولكن مستويات الأداء التي تحكم جميع أنواع واحدة، وبوجه عام تصنف المراجعة حسب وجاءت النظر المختلف إلى مايلي:

1.3.2 من حيث نطاق عملية المراجعة:

- المراجعة الكاملة (التفصيلية)؛
- المراجعة الجزئية.

2.3.2 من حيث درجة الالتزام بعملية المراجعة:

- مراجعة إلزامية؛
- مراجعة اختيارية.

3.3.2 من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية المراجعة:

- مراجعة نهائية؛
- مراجعة مستمرة.

4.3.2 من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ:

- مراجعة عادية؛
- فحص لغرض معين (لقيطي، 2008-2009، الصفحات 22-23)

جدول 1. مقارنة بين انواع المراجعة:

المميزات	مراجعة قانونية	مراجعة تعاقدية	مراجعة داخلية	خبرة قضائية
طبيعة الحجم	مؤسسية، ذات طابع عمومي	تعاقدية	وظيفة دائمة في المؤسسة	تحدد بكل دقة من طرف المحكمة
التعيين	من طرف المساهمين	من طرف المديرية العامة أو مجلس الإدارة	من طرف الإدارة العامة	من طرف المحكمة
الهدف	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات والصورة الفوتوغرافية المصادقة. تدقيق معلومات مجلس إ.	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات	تحسين الدورة الإدارية . اقتراح شروط تحسين التنظيم ومعاملة المعلومات للإدارة	إعلام العدالة وإرشادها حول أوضاع مالية ومحاسبية، تقديم مؤشرات بالأرقام
التدخل	مهمة دائمة تغطي مدة التعيين الشرعية	مهمة محددة حسب الاتفاقية	مهمة تحددتها المديرية العامة	مهمة ظرفية يحدد القاضي مدتها
الاستقلالية	تامة تجاه مجلس الإدارة والمساهمين	تامة من حيث المبدأ	عدم الخضوع سلميا ووظيفيا إلا للإدارة العامة	تامة تجاه الأطراف
مبدأ عدم التدخل في التسيير	يجب احترامه تماما	يحترم مبدئيا لكن له تقديم إرشادات في التسيير	تدخل مباشر في التسيير	ينبغي احترامه

إرسال التقارير إلى	مجلس الإدارة، الجمعية العامة (عادية، غ. عادية)	المديرية العامة، مجلس الإدارة	المديرية العامة	إلى القاضي المكلف بالقضية
شروط ممارسة المهنة	التسجيل في الجمعية الوطنية لخبراء المحاسبة، محافظي الحسابات..	التسجيل، مبدئياً، في الجمعية الوطنية	أجير في المؤسسة	التسجيل في قائمة خبراء المحاسبة لدى مجلس القضاء
إخبار وكيل الجمهورية بالأعمال غ. ش.	نعم	لا	لا	غ. م.
الالتزام	بحسب الوسائل	بحسب الوسائل أو بحسب النتائج حسب نوع المهمة	بحسب النتائج مبدئياً	بحسب النتائج مبدئياً
المسؤولية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية	حسب عقد العمل	مدنية، جنائية، تأديبية
التسريح	مهمة تأسيسية، عادة من طرف القضاء بعد طلب المؤسسة	محددة في العقد	تطبيق عقد العمل	من طرف القاضي المشرف على الخبرات
الأتعاب	قانون رسمي	محددة في العقد	أجرة	اقترح من الخبير يحدد من طرف القاضي
طريقة العمل المتبعة	تقييم الإجراءات، مراقبة الداخلية، الحسابات، مراقبة قانونية	تقييم الإجراءات، مراقبة الداخلية، الحسابات	تقييم الإجراءات، مراقبة الداخلية، الحسابات	طريقة تتماشى وحاجة الخبرة القضائية المطلوبة

المصدر: محمد بوتين "المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2008، ص 28.

3. الاطار النظري للتجارة الالكترونية:

1.3 مفهوم التجارة الالكترونية وعملياتها:

التعرف الأول: إن التجارة الالكترونية هي عبارة أداء العملية التجارية بين شركاء تجاريين وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متطورة من اجل رفع كفاءة وفعالية الأداء. (خيري، 2009، صفحة 51)

التعريف الثاني: تعرف التجارة الالكترونية E-Commerce على أنها عملية البيع والشراء أو التبادل للمنتجات والخدمات والمعلومات عبر الشبكات الحاسوبية بما فيها الانترنت وهي عبارة شاملة تستخدم للتعبير عن مجموعة من التقنيات المتاحة لنقل المعلومات الكترونياً بهدف التجارة، أما الأعمال الالكترونية E-Business فهي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإدارة وتنفيذ مختلف الأعمال المؤسسة. (ابو زطة و زياد، 2009، صفحة 65)

التعريف الثالث: التجارة الالكترونية هي تنفيذ كل مايتصل بعمليات بيع وشراء وخدمات والمعلومات من خلال استخدام شبكة الانترنت بالإضافة الى الشبكات التجارية العالمية الاخرى ويشمل ذلك على:

- عمليات توزيع وتسليم السلع ومتابعة الاجراءات؛
- سداد الالتزامات المالية ورفعها؛
- ابرام العقود وعقد الصفقات؛
- التفاوض والتفاعل بين المشتري والبائع؛
- علاقات العملاء التي تدعم عمليات البيع والشراء وخدمات ما بعد البيع؛
- المعلومات عن السلع والبضائع والخدمات؛

- الاعلان عن السلع والبضائع والخدمات؛
 - الدعم الفني للسلع التي يشتريها الزبائن.
- تبادل البيانات الكترونيا (EDI) بما في ذلك:

- التعاملات المصرفية؛
- الفواتير الالكترونية؛
- الاستعلام عن السلع؛
- كتالوجات الاسعار؛

- المراسلات الالية المرتبطة بعمليات البيع والشراء.

اشار هذا التعريف الى جميع عمليات التي تتم في التجارة الالكترونية، والتي تمثل مجموعة متنوعة من العمليات المتصلة بعقد الصفقات التجارية من خلال وسائل الاتصال الالكتروني وخاصة الانترنت. (حميداتو و صديقي، 2014، الصفحات 35-36)

2.3 سمات التجارة الالكترونية:

تتميز التجارة الالكترونية بعدة خصائص جوهرية واهمها مايلي:

- عدم وجود علاقة مباشرة بين طرفي العقد؛
- عدم الاعتماد على الوثائق الكتابية في التعامل؛
- تجاوز الحدود الزمنية والجغرافية التي تقيد حركة التجارة التقليدية وتوافر الطابع الدولي بشكل متناه؛
- اتساع مجال التجارة الالكترونية، وفكرة النشاط التجاري. (ابو على، صفحة 22)

3.3 اساليب تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية:

تعتبر التجارة الالكترونية من العلوم الحديثة والمتطورة المواكبة للتطور التكنولوجي وثورة الاتصالات لذلك فهي لها

اساليب تنفيذ تختلف عن اساليب تنفيذ التجارة العادية او التقليدية ومن هذه الاساليب:

1.3.3 اساليب البطاقات البلاستيكية ومنها:

- بطاقات الدفع؛
- البطاقات الائتمانية؛
- بطاقات الصرف الشهري.

2.3.3 اساليب الصيرفة الالكترونية ومنها:

- الائتمان المستندي الالكتروني؛
- النقود الالكترونية؛
- الشيك الالكتروني.

وسوف يتم تناول هذه الاساليب بايجاز على النحو الاتي:

3.3.3 اساليب البطاقات البلاستيكية:

ظهرت النقود البلاستيكية مع تطور شكل ونوعية النقود وهي تتمثل في البطاقات البلاستيكية المغناطيسية كالكارت

الشخصي والفيزا كارد ويستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته او اداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تعرضه لمخاطر السرقة او الضياع او الاتلاف.

وقد ساهمت هذه الآلات في تحسين في تحسين ATM ويتم استخدام البطاقات من الات الصرف الذاتي، تحسين جودة الخدمة المصرفية المقدمة للعملاء كما سهلت تعامل العملاء مع البنوك خلال 24 ساعة يوميا بما فيها الاجازات والعطلات الرسمية وهي تنقسم الى الانواع الثلاثة الاتية:

- **بطاقات الدفع:** وهي البطاقات التي تعتمد على وجود ارصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة للعميل طالب البطاقة وتتميز هذه البطاقات بانها توفر الوقت والجهد للعملاء وكذلك زيادة ايرادات البنك المصدر لها؛
- **البطاقات الائتمانية:** وهي البطاقات التي تصدرها البنوك في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة وفاء وانتمان لانها تتيح لحاملها فرصة الحصول على السلع والخدمات مع دفع اجال لقيمتها ويتم احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل في نهاية كل شهر لانها تعتبر اقراضا مقدما من البنوك ولا يتم اصدار البطاقات الا بعد دراسة جيدة للعميل حتى لاتواجه مخاطر عالية في حالة عدم السداد ومن امثلتها بطاقة فيزا والماستر كارد وامريكان اكسبريس؛ (عبد المعز الجمال، 2014، الصفحات 403-404)
- **بطاقات الصرف الشهري:** وهي بطاقة مشابهة لبطاقة الائتمان الا ان حاملها ملزم بسداد كامل المبلغ المستحق على البطاقة عند استلام كشف الحساب او في تاريخ الاستحقاق المحدد في الكشف. (akhbaar24.argaam.com)

4.3.3 اساليب الصيرفة الالكترونية:

وتتمثل هذه الاساليب فيمايلي:

- **الاعتماد المستندي الالكتروني:** ان الالية المتبعة عند اصدار الائتمان المستندي التي تقوم بها البنوك هي ذاتها التي تستخدم الاسلوب الالكتروني وكل ما في الامر يتم اتباع الخطوات نفسها لفتح الائتمان بالاسلوب التقني وهذا شان بقية المعاملات والخدمات المصرفية؛
- اذ يتم تبادل الوثائق والمستندات المتعلقة بفتح الائتمان المستندي الكترونيا وليس ورقيا عبر الشاشات ويعرف بالسجل الالكتروني (E-MAIL) البريد الالكتروني والذي يحق للمتعاملين بالتجارة وللبنوك ايضا صحة وموثوقية المعلومات؛
- والائتمان المستندي هو عبارة تعهد كتابي متعدد الاطراف مع البنك يصدر طلب وارشادات المستورد بحيث يتعهد بموجبه سداد مبلغ الفاتورة للمصدر مقابل تقديم مجموعة من المستندات تصدر في وقت معين حال استفاذ شروط واجراءات الائتمان المستندي وقد يكون التزام البنك بالوفاء نقدا او بقبول كمبيالات؛
- **النقود الالكترونية:** عرفها البنك المركزي الاوربي بانها مخزون الكتروني لقيمة نقدية وكذلك وفق على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من اصدها دون الحاجة الى وجود حساب بنكي عند اجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما؛ (عبد المعز الجمال، 2014، الصفحات 405-406)
- **الشيك الالكتروني:** هو رسالة إلكترونية مؤثقة و مؤمنة يُرسلها مُصدر الشيك إلى مستلم الشيك "حامله" ليعتمده و يقدمه للبنك الذي يتعامل معه عبر الإنترنت، ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك، و بعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك و إعادته إلكترونيا إلى متسلم الشيك "حامله" ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الشيك فعلا، و يمكن لتسلم الشيك أن يتأكد إلكترونيا من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه. (ar.wikipedia.org/wiki)

وتتميز الشبكات الالكترونية بمايلي:

- تصرف الشبكات الالكترونية في دفع الصفقات الالكترونية بجميع انواعها؛
- تخضع الشبكات الالكترونية الى الاطار القانوني نفسه المقرر في الشبكات الورقية؛
- دفتر الشبكات الالكترونية دفتر امن مقارنة بدفتر الشبكات العادي ولايختلف كلاهما عن الاخر اذا انهما يحققان نفس الوظيفة؛
- تحد الشبكات الالكترونية من كلفة ادارة الاليات الخاصة بالدفع وتحل المشاكل المتلفة بالشبكات الورقية كالتزوير والنقل والطبع والسرعة. (عبد المعز الجمال، 2014، صفحة 408)

4. التحديات التي تثيرها التجارة الإلكترونية في المجال المحاسبي:

واجهت التجارة الإلكترونية العديد من الصعوبات في المجال المحاسبي والتي منها:

- إن لتقنيات المعلومات وجهين وجه مشرق وآخر مظلم، فالوجه المظلم الذي أتت به شبكات المعلومات العالمية لم يتوقف عند نشر الفيروسات، وسرقة أرقام بطاقات الائتمان المصرفية، وتوزيع الصور والمواد الإباحية والخليعة، بل تعدي إلى نشر الأكاذيب وبث الإشاعات وترديد المعلومات غير الصحيحة والدقيقة، بالإضافة إلى التجسس التكنولوجي والتجاري والسياسي الذي بدأت تشارك فيه أجهزة مخبرات عالمية فالتجارة الالكترونية في ظل التجارة الإلكترونية في حاجة إلى ما يضمن حمايتها والحفاظ على خصوصية وسرية البيانات والمعلومات.
 - إن البائعين يمكن أن يستغلوا الوضع الضريبي الذي لم يتناول قواعد أو معايير أو تشريعات تفرض على التجارة الإلكترونية الخاصة بالخدمات أو السلع التي يمكن تسليمها فوراً من على شبكة الإنترنت، ويحققوا أرباحاً طائلة ويجنبوها من الخضوع للضريبة حيث إن التطور السريع للتجارة الإلكترونية سوف يساعد المحاسبين بل وأصحاب جميع المهن الحرة من تحقيق مكاسب نقدية عن طريق تلقي الاستشارات المختلفة عبر الصفحات العالمية عبر شبكة الإنترنت أو مساعدة عملائهم في توسيع مبيعاتهم للسلع والخدمات من خلال هذه التجارة؛
 - التجارة الإلكترونية تشكل واحدة من أعظم العقبات أمام غياب قواعد محاسبية واضحة تحكم عملية تحديد الدخل الخاضع للتحاسب الضريبي، وهذا سيؤدي إلى تشجيع الدول على انتزاع الضريبة عن الأرباح المتحققة من صفقات التجارة الإلكترونية؛
 - قد تتعرض الرسائل التجارية التي تمثل أدلة إثبات محاسبية في ظل استخدام أسلوب التجارة الإلكترونية لتحل محل المستندات الورقية كقوائم الشراء والبيع إلى التغيير في محتواها كأن يتم تغيير الأسعار أو الكميات أو المواصفات للسلعة أو الخدمة، بما ينعكس أثره على القيم المالية عند إثبات التطبيقات المحاسبية وما يترتب عليه من مصداقية في مخرجات النظام المحاسبي؛
 - هناك ضرورة للبحث عن وجود قواعد ومعايير للمحاسبية والمراجعة تنظم أدلة الإثبات المستخدمة مع صفقات التجارة الإلكترونية؛
 - دور مهنة المحاسبة والمراجعة تجاه تنمية صفقات التجارة الإلكترونية وتبادل البيانات إلكترونياً من خلال خدمات التأكيدات التي تقوم بأدائها مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية سواء كانت تأكيدات الثقة في النظم الإلكترونية أو كانت تأكيدات الثقة في المواقع.
- أثارت التجارة الإلكترونية العديد من المشاكل والتحديات أمام التجارة الالكترونية المحاسبية بالمؤسسات مثل:
- ضرورة تحليل وتصميم نظم معلومات محاسبية إلكترونية جديدة ومحدثة تناسب عمليات التجارة الإلكترونية؛
 - كيفية تطوير أو إعادة هندسة نظام معلومات إلكتروني يناسب التجارة الإلكترونية حيث إن ذلك سيترتب عليه استثمارات مالية ضخمة قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة إن لم تتم هذه العملية بنجاح؛

- الوقوف بدقة على احتياجات توفير الأمان والمحافظة على سرية وخصوصية التجارة الالكترونية بالمؤسسة في ظل الشبكات المفتوحة والتجارة الإلكترونية. (عطا الله، 2016-2017، الصفحات 73-74)

5. اثر التجارة الالكترونية على المحاسبة والتدقيق:

للتجارة الالكترونية اثار على كل من مهنة المحاسبة والتدقيق، اذ احدثت وتحدثت هذه التقنية الحديثة تغيرات على كل

من العناصر الاتية:

- ممارسة المحاسب والمدقق؛
- تقنيات المحاسب والمدقق؛
- مهارات المحاسب والمدقق؛
- معلومات المحاسب والمدقق؛
- التزامات المحاسب والمدقق؛

- نوعية الخدمات المقدمة من طرف المحاسب والمدقق.

والنقطة المهمة والجدير ذكرها، ان الرقابة الداخلية تتأثر وبشكل جوهري بوجود التجارة الالكترونية اذا اصبحت الاجراءات الرقابة التقليدية عديمة الجدوى واصبح لابد من اجراءات رقابية تقنية تواكب التغيرات التقنية المصاحبة للتجارة الالكترونية.

واصبحت عملية التوكيد على الرقابة الداخلية في ظل بيئة التجارة الالكترونية من اكبر، بل اصعب التحديات التي

تواجه كلا من المحاسب والمدقق.

كما هو معروف بان كلا من المحاسبة والتدقيق يعملان ضمن بيئة اعمال معينة، ويبرز هنا سؤال مهم وملح ماهو دور

كل من المحاسب والمدقق في حال كون بيئة الاعمال تغيرت كلياً. (ساكر ظاهر، 2012، الصفحات 90-91)

1.5 اثر تكنولوجيا المعلومات على معايير التدقيق:

إن أهداف التدقيق لا تتغير في حالة معالجة المعلومات المحاسبية يدويا او بواسطة الحاسوب الذي يعتبر من أهم

مظاهر تكنولوجيا المعلومات. (يوسف كافي، 2014، صفحة 295)

2.5 الأثر على المعايير العامة:

ويدخل هذا المعيار على ضرورة توافر القدر الكافي في التأهيل العلمي والعملية والتواصل مع جميع المستجدات العلمية

التي تؤثر على بيئة عمله وان عدم استيعاب بعض المدققين لطبيعة عمل الحاسبات الالكترونية زاد من جدة مشاعل استخدام

تكنولوجيا المعلومات . لذا من الضرورة أن يتوافر لدى المدقق قاعدة من المعرفة مشتقة من التدريب والتأهيل للحصول على

الخبرة الكافية للاستفادة من الأساليب الحديثة لنظم التدقيق الحاسبات تمكنه من أداء مهامه بكفاءة وفعالية ويعبر الشكل

التالي عن النموذج الأداء المميز في التدقيق .

3.5 الأثر على الدليل المحاسبي:

الدليل المحاسبي بوجه خاص يعتبر من الضروريات الأساسية لنجاح تصميم نظم التشغيل الالكتروني للبيانات

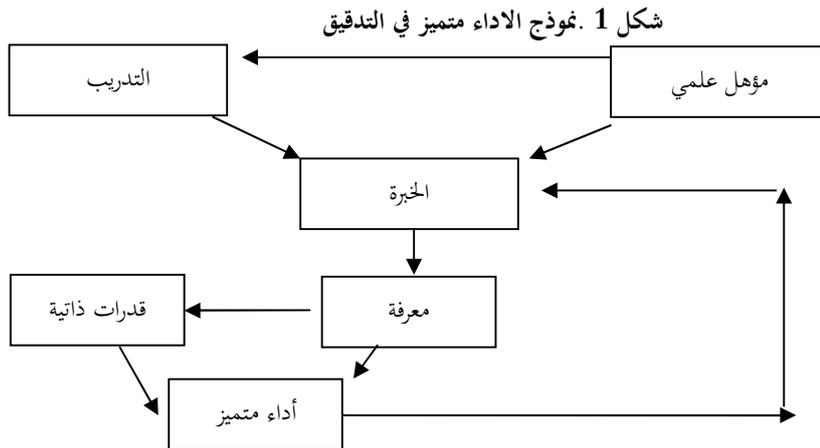
المحاسبية، ذلك أن كل دليل يحتوي على خطة منظمة لترقيم المفردات التي يحتوي عليها، سواء كانت هذه المفردات حسابات

مالية أو عناصر أو تكاليف أو مراكز تكلفة... إلخ، فإن هذه الأرقام ذاتها كلمات مرور يستخدمها مخطط البرنامج في تصميم

عمليات الإدخال والتسجيل والبحث والاسترجاع والمعالجة التي تتضمنها البرامج التطبيقية.

ففي ظل أنظمة المعالجة اليدوية يتم تقسيم المفردات التي يحتوي عليها دليل كل نظام إلى مجموعات رئيسية ومجموعات فرعية وبنود وأنواع... إلخ، بحيث تعكس هذه المجموعات العناصر الرئيسية التي تحتوي عليها القوائم التي ينتجها هذا النظام.

أما في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية للبيانات المحاسبية فإن خطة تكوين وترقيم الحسابات المختلفة تقوم بالضرورة على مبدأ التكامل بين أنظمة القياس المختلفة، هذا المبدأ يقتضي بأن يتم وضع كلمات مرورية على بند من البنود برقم واحد على أن يعكس هذا الرقم علاقة هذا البند بكافة أنظمة القياس المستخدمة. (حاج احمد و زواري فرحات، 2018، صفحة 7)



المصدر: مصطفى يوسف كافي " تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة " الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2014.

و للوصول على هذا الأداء المتميز في مجال تدقيق بيئة التجارة الالكترونية التي تستخدم المحاسب يقتضي الأمر توافر

مؤهلات خاصة لدى المدقق تتمثل في الآتي:

- فهم الوحدات الآلية للحاسب وبرامجه وإجراءات وسياسات هيكل الرقابة الداخلية وخاصة أن في ظل نظم الحسابات الالكترونية المتكاملة سند التدقيق الورقي؛
- والقدرة على التحقق من مدى فعالية نظم دعم القرارات ونظم الخبرة والاستعانة بأخصائي عند الضرورة للعمل ضمن فريق التدقيق.

مما سبق القول يمكن القول أن:

استخدام نظم الحاسبات الالكترونية كأداة في عملية التدقيق لم تؤثر على مفهوم الكفاءة والتدريب إلا أنها أدت إلى

اتساع نطاق هذا المفهوم ليشمل مؤهلات وقدرات خاصة لم تكن مطلوبة في ظل التدقيق اليدوي للبيانات. (يوسف كافي، 2014، الصفحات 295-296)

1.3.5 الأثر على المجموعة المستندية:

تتخذ المستندات في ظل النظام اليدوي الشكل المعتاد الذي تظهر عليه فواتير البيع والشراء.. إلخ، وتستخدم هذه

المستندات مباشرة للتسجيل في الدفاتر والسجلات، أما في حال التشغيل الإلكتروني للبيانات فإن الأمر يستلزم بالضرورة تعديل شكل أو طبيعة المستندات أو استخدام مجموعة مستندية وسيطة تحوي البيانات الموجودة في المستندات الاصلية، مترجمة بطريقة يفهمها الحاسب الآلي حتى يمكن تغذيته بهذه البيانات كمدخلات، فالمستندات في الواقع ما هي إلا وسائط تحمل البيانات، ولا شك أن طبيعة هذه الوسائط سوف تتأثر بالطريقة المستخدمة في تشغيل البيانات.

2.3.5 الأثر على المجموعة الدفترية:

تشمل المجموعة الدفترية كلا من دفتر اليومية ودفتر الأستاذ حيث يتم التسجيل في هذه الدفاتر من واقع البيانات المدونة في الوثائق.

ففي النظام اليدوي تتكون المجموعة الدفترية من دفاتر اليومية ودفتر الأستاذ وهي تأخذ شكل دفاتر وسجلات يتم فيها اثبات القيود وتبويب الحسابات، كما يتمكن من يطلع عليها أن يقرأ ما فيها من بيانات وأرقام.

أما في ظل استخدام الحاسوب فإن الدفاتر والسجلات أخذت شكل أقراص واسطوانات ممغنطة، ولا يتمكن القارئ من الاطلاع على البيانات المسجلة عليها بصورة مباشرة كما هو الحال في النظام اليدوي، حيث يتم إعداد القيد واثباته في دفتر اليومية وترحيله إلى دفتر الأستاذ وحساب الأرصدة حسب الحاسوب. (حاج احمد و زواري فرحات، 2018، الصفحات 6-7)

3.3.5 معيار الاستقلالية:

أي أن يكون المدقق مستقلا في شخصيته وتفكيره في كل ما يتعلق بإجراءات العمل باعتباره حكما عادلا بين جميع الأطراف.

ولهذا: انه في ظل بيئة التجارة الالكترونية التي تستخدم المحاسب لم يتأثر مفهوم الاستقلالية في أي جانب من جوانبه وإنما أكدت تلك عليه وأبرزت أهميته.

معيار بذل العناية المهنية الملائمة: يؤكد هذا معيار على ضرورة أن يبذل مدقق الحسابات العناية المطلوبة في الالتزام بمستوى أداء معين وذلك لهدف المحافظة على مستوى مميز لمهنة التدقيق ونرى انه عند التدقيق في بيئة التجارة الالكترونية التي تستخدم الحسابات الالكترونية يبذل المدقق العناية المهنية الملائمة إذا اتبع ما يلي:

- التخطيط والتصميم والتنفيذ الجيد؛
- التقييم الفعال لإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في بيئة نظم المعلومات.
- استخدام الحاسوب كأداة عن التدقيق:
- لتحسين الاتصال بين أعضاء فريق التدقيق من خلال بناء قاعدة بيانات لهذه المهمة؛
- لأداء مهام التدقيق الأكثر تعقيدا بسرعة ودقة.

6. مما سبق يمكن القول بان:

بيئة التجارة الالكترونية التي تستخدم الحاسب لم تؤثر على مفهوم معيار بذل العناية المهنية الملائمة بل أكدت على تطبيقه ولكم ضمن أساليب وإجراءات تختلف كما هي عليه في ظل النظام اليدوي وخاصة انه عند استخدام تكنولوجيا المعلومات سوف نحصل على النتائج عملية المدققين بسرعة فائقة ودقة كبيرة وتكلفة منخفضة.

1.6 معايير العمل الميداني:

معيار التخطيط السليم لعملية التدقيق والإشراف على المساعدين:

عند تخطيط عملية التدقيق في بيئة التجارة الالكترونية التي تستخدم الحاسب من الضروري أن يحصل المدقق على فهم لأهمية هذه الأنظمة ودرجة تعقيدها لكي يتم تخطيط العملية التدقيقية بشكل سليم وصحيح والتي تؤدي النهائية إلى رفع جودة العملية التدقيقية وهذا الفهم يتضمن الأمور التالية:

- الهيكل التنظيمي لفعاليات أنظمة المعلومات وخاصة تلك التي تؤثر على فصل الواجبات والمسؤوليات وضرورة الحصول على بعض المعلومات الضرورية كدليل لإثبات صحة رأي المدقق بالإضافة إلى تقدير المخاطر اللازمة لعملية التدقيق وخاصة أن المخاطر تختلف وتزداد في بيئة أنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسب، وبهذا فان مفهوم هذا المعيار لم يتأثر في بيئة أنظمة المعلومات التي تستخدم ولكنها من ناحية زادت من صعوبة تطبيق هذا المعيار إذا لم يكن عند المدقق

دراية كافية وفهم واعي لبيئة عمل هذه الأنظمة ولكن من ناحية أخرى ساعدت بشكل ايجابي على تطبيقه بكفاءة وفعالية إذا استطاع المدقق استخدام الحاسب كأداة واستخدام النظم الحديثة للتدقيق كنظم دعم القرارات ونظم الخبرة؛

- دراسة وتقييم الرقابة الداخلية: لقد أكد المعيار الدولي للتدقيق (400) انه يتوجب على مدقق الحسابات أن يقوم بدراسة نظام الرقابة الداخلية لغرض تخطيط السليم لعملية التدقيق وتقدير المخاطر الملازمة لعملية التدقيق وتصميم إجراءات تعمل على تخفيض هذه المخاطر إلى المستوى الأدنى المقبول وبما أن أنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسب كان لها اثر كبير على الهيكل التنظيمي لنظام الرقابة وطبيعة المعالجات (يوسف كافي، 2014، الصفحات 297-298)؛
- ما أكد عليه (بيان الدولي رقم 1008) الملحق للمعيار رقم (400) وبين انه من الصعوبة في ظل بيئة التجارة الالكترونية التي تستخدم الحاسب تجاهل استخدام الحاسب كأداة تساعد العملية التدقيقية؛
- معيار أدلة الإثبات يؤكد هذا المعيار انه من واجب المدقق الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة لكي يستطيع أن يخرج باستنتاجات معقولة لتكون الأساس الذي يبني عليه رؤية المهني وفي ظل بيئة أنظمة المعلومات المحسوبة قد يكون من المستحيل الحصول على بيانات لأغراض الفحص والاستفسار والتحقيق بدون مساعدة الحاسب الذي يقدم نوعين من أدلة الإثبات للمدقق أدلة إثبات عادية (كملفات عمليات - فحص أنظمة- الرقابة الداخلية- المقارنات). وأدلة الإثبات مستحدثة تتلاءم مع بيئة التشغيل الالكتروني (التحليل الإحصائي- عينات الاختبار)؛
- إن بيئة أنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسب لم تؤثر على مفهوم معيار أدلة الإثبات ولكنها أدت اتساع نطاق أدلة الإثبات لتشمل أدلة إثبات مستحدثة جعلت من الصعوبة الحصول على الأدلة إذا لم يكن لدى المدقق الدراية الكافية باستخدام الحاسب.

1.1.6 مدي كفاءة الإجراءات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية:

في أواخر عام 1997 تنهت هيئات المحاسبة والمراجعة المختصة لأهم التجارة الإلكترونية وأصبح للتجارة الإلكترونية في تطوير الإجراءات التقليدية لمهنة المحاسبة، وذلك لتمكين التوثيق المحاسبي في التجارة الإلكترونية فلقد أحدثت التجارة الإلكترونية تغييرات جوهرية عمل الإجراءات المحاسبية التي يعمل بها كل من المحاسب والمراجع ويمكن تلخيص تلك الاجراءات كما يلي:

- الإعتراف بالإيرادات في السابق كان الاعتراف بالإيرادات يتم وفقاً لشروط محددة فتوثيق الإيراد يمكن الجزم وتأكيدهِ وكانت نقطة البيع مركز لايمكن تجاوزه الا بعض الحالات المحددة الموثقة ايضاً، ولكن الان وفي ظل بيئة التجارة الالكترونية وغياب الامان وامكانية تلاعب بالانظمة المحاسبية على شبكة الانترنت جعل عملية توثيق الإيرادات عملية تفتقد للثقة والمصدقية، ولذلك كان حتمياً اقتراح اجراءات جديدة لابد من توافرها للاعتراف بالإيرادات في بيئة التجارة الالكترونية.
- التحاسب الضريبي فضريبة المبيعات اصبحت مشكلة تؤرق الشركات في ظل بيئة التجارة الالكترونية، فلقد اصبح من الصعب على الشركات اثبات التلاعب بداخلها وخصوصها ان اغلب الشركات لاتقر ولا تفصح عن وجود تلاعب خوفاً من فقدان عملائها، وبالتالي قد تتحمل تكاليف اضافية وعلى راسها الضرائب المفروضة على المبيعات والتي قد تكون غير موجودة اصلاً لذلك يجب توفير اطار ضريبي يتماشى مع طبيعة التجارة الالكترونية. (يوسف كافي، 2014، الصفحات 297-298)

2.1.6 معيار إعداد التقارير:

وباعتبار أن تقرير المدقق هو جوهر التدقيق لان الرسالة الاتصالية والإعلامية بين المدقق (المرسل) وبين المستخدم (متبعي اقتصاديات الوحدة المحاسبية) وفي ظل بيئة أنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسب لم يتأثر مفهوم معايير إعداد التقارير بل قدمت الوسائل التي تسهل في إيصال المعلومات التي يتضمنها التقرير بأي وقت وفي أي مكان بالسرعة والدقة المطلوبة وبتكلفة منخفضة عند نشر هذا التقرير على شبكة الانترنت.

وهذا فان ثورة المعلومات والاتصالات لم تؤثر على أي مفهوم من مفاهيم معايير التدقيق ولكن كان لها الأثر في إمكانية تطبيق هذا المعيار سلبا إذا لم يستطيع المدقق أن يبني لنفسه قاعدة معرفية ملائمة لبيئة أنظمة المعلومات المحسوبة وأثرها على العملية التدقيقية. (يوسف كافي، 2014، الصفحات 299-300)

2.6 تأثير التجارة الالكترونية على مهنة المحاسبة : يمكن حصر تأثيرات التجارة الالكترونية على مهنة المحاسبة فيما يلي:

- إجبار الشركات على مكننة العمليات المحاسبية لديها واستخدام الحاسب الآلي في التسجيل والتبويب وعرض البيانات المحاسبية؛
- إجبار المحاسب على التعلم والتعرف ولو بشيء بسيط عن عمل الحاسب الآلي وبالتالي امتلاك المعرفة في العمل المحاسبي على هذا الحاسب؛
- التغيير في الدليل المحاسبي وذلك بإضافة أرقام وحسابات جديدة تعبر عن إيرادات ونفقات عمليات التجارة الالكترونية في الشركة؛
- يمتد أثر التجارة الالكترونية إلى القوائم المالية، ومنها قائمة الدخل وذلك بإضافة تفصيل جديد ضمن القائمة التي من خلالها التعرف على الإيرادات المتأتية عن عمليات التجارة الالكترونية، وما يقابلها من نفقات خاصة بهذه العملية والمتعلقة بإنشاء المواقع الالكترونية على الانترنت للترويج عن بضائعها وعن أي نفقات أخرى متعلقة بها؛
- توسع عمل المحاسب (المحاسب الإداري) وذلك بعرض التقارير الخاصة في ترشيد القرارات الإدارية المتعلقة بإعداد الموازنات التخطيطية للنشاط التجاري في الانترنت، وعن توفير المعلومات المحاسبية عن جدوى هذا النشاط التجاري في الاستمرار أو التوقف؛
- ازدياد صعوبة عمل مراقب الحسابات وذلك لانفتاح العمل المحاسبي في الشركة إلى مختلف دول العالم وصعوبة تتبع العمليات التجارية بين الأطراف المختلفة لعدم وجود أي وثائق ورقية متبادلة عن اجراء تنفيذ المعاملات فضلا عن إمكانية تسليم السلع غير المادية عبر الشبكة وبالتالي صعوبة اكتشاف عمليات البيع والشراء هذه (وذلك يعود للسمة السادسة من سمات التجارة الالكترونية المذكورة سابقا؛
- التأثير على المحاسب الضريبي فالمهمة أصعب، ففي التجارة الالكترونية تزداد سهولة التهرب من دفع الضرائب وتنقل عمل الشركات من بلد إلى آخر ذو ضرائب منخفضة، وكما هو مذكور في الفقرة السادسة فإن التحول من المعاملات الورقية إلى الرقمية عبر الانترنت أصبح تتبع عمل الشركة مع هذا التحول صعب جدا؛
- يمكن اعتبار عملية الإفصاح المحاسبي الالكتروني هي احدى اثار تطبيق التجارة الالكترونية على الرغم من أنها أقرب إلى أن تكون احدى أثار المحاسبة الالكترونية قبل أن تكون بسبب التجارة الالكترونية، ويتمثل الإفصاح هذا في اعداد التقرير المالي الإلكتروني كأحد الاثار على مخرجات النظام المحاسبي.
- تفعيل جودة المعلومات المحاسبية. (حاج احمد و زواري فرحات، 2018، الصفحات 8-9)

7. مشاكل المراجعة في ظل التجارة الإلكترونية:

للمراجعة في ظل التجارة الالكترونية العديد من المشاكل وسنتطرق خلال هذا العنصر إلى أهم ثلاثة مشاكل والتي تتمثل

فيما يلي:

1.7 مشاكل خاصة بالتأهيل العلمي والعملي لمراجع التجارة الالكترونية:

تقسم هذه المشاكل إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1.1.7 مشاكل خاصة بالتأهيل العلمي لمراجع التجارة الإلكترونية وتتمثل في:

- تضخم المجتمع الطلابي في الجامعات بشكل يفوق طاقتها؛
- عدم الاهتمام بتدريب الطلاب عملياً بما يمكنهم من مسيرة الحياة العملية؛
- عدم وجود لجان متخصصة لاعتماد المناهج الدراسية والإشراف على تطويرها باستمرار وربطها بالمشاكل العملية.

2.1.7 مشاكل التأهيل العملي لمراجع التجارة الإلكترونية: وتتمثل في:

- قيام العديد من مراجعي الحسابات بمراجعة التجارة الإلكترونية باستخدام أسلوب المراجعة من حول الحاسب؛
- عدم توافر المغريات المادية؛
- طول الفترة الزمنية اللازمة لاكتساب الخبرة؛
- عدم الاهتمام بتدريب وتطوير فريق المراجعة داخل مكتب المراجعة؛
- عدم وجود معايير مراجعة يسترشد بها المراجع في مراجعته التجارة الإلكترونية.

2.7 مشاكل نظام الرقابة الداخلية الخاص بالتجارة الإلكترونية:

تقسم هذه المشاكل إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1.2.7 مشاكل متعلقة بالعاملين بالشركة محل المراجعة: وتتمثل في:

- تواطؤ الإدارة؛
 - تركيز الوظائف والمعرفة في يد موظفين معينين.
- 2.2.7 مشاكل متعلقة بنظام المعلومات الإلكتروني: وتتمثل في:

- تركيز البرامج والبيانات؛
 - اعتماد بعض أساليب الرقابة اليدوية على نظم الرقابة الداخلية الخاصة بالتجارة الإلكترونية؛
 - إمكانية الاختراق من قبل برامج أخرى.
- 3.7 مشاكل خاصة بجمع أدلة الإثبات الإلكترونية:

تقسم هذه المشاكل إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1.3.7 مشاكل متعلقة بنظام المعلومات الإلكتروني: وتتمثل في:

- طبيعة المعالجة داخل نظام المعلومات الإلكتروني؛
- الاحتفاظ بالأدلة الإلكترونية لفترة زمنية قصيرة؛
- غياب أو ضعف نظم الرقابة الداخلية؛
- عدم توافر مستندات ورقية في بعض مراحل النظام الإلكتروني.

2.3.7 مشاكل متعلقة بالمراجع: وتتمثل في:

- التأهيل العلمي والعملي للمراجع؛
- ارتفاع تكلفة استخدام الأساليب الإلكترونية في المراجعة؛
- الاعتماد على الحكم الشخصي للمراجع.

8. خاتمة:

انطلاقاً من طريقة المعالجة النظرية للدراسة توصل الباحثين إلى مجموعة من النتائج نوجز أهمها فيما يلي:

- الحاجة إلى التدريب وتطوير المهارات الحالية لدى المحاسب لكي يتمكن من معالجة العمليات المحاسبية الالكترونية بالكفاءة المطلوبة؛
- اتضح لنا أن تطور تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات المحاسبية والانتشار المتزايد لمتعاملي التجارة الالكترونية كان له انعكاسات متعددة على مهنة المحاسبة، ويمكن أن تشمل تطوراً في النظام المحاسبي وأغلب مدخلاته ومخرجاته. وقد أوضح البحث أن تكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية ظاهرتين معاصرتين تحول جزءاً من أعمال المحاسبة من الطرق التقليدية إلى الطرق الالية، وهذا بدوره أوجب نوعاً من الإجراءات الجديدة التي تحتاج الكثير من القوانين والنصوص التشريعية لكي تقنن أكثر وكذلك الكثير من الدراسات لكي تتأصل وتصبح مألوفة خاصة لدى الذين لهم علاقة مباشرة بمهنة المحاسبة؛
- الموافقة بدرجة كبيرة على الحاجة الملحة إلى إصدارات خاصة بالمحاسبة الالكترونية الصادرة عن الهيئات والمنظمات العليا؛
- ضرورة قيام الجزائر على تنظيم تشريعات وقوانين خاصة تنظم عمليات التجارة الالكترونية عن طريق تكييف مقترح الأمم المتحدة على البيئة الجزائرية، أو الاستعانة ببعض الدول العربية على غرار تونس والإمارات العربية في هذا المجال؛
- إن العمل في ظل التجارة الإلكترونية سوف يؤثر على المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية، الأمر الذي يتطلب ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار هذه التأثيرات وانعكاساتها على عملية تصميم نظم المعلومات المحاسبية؛
- مشاكل خاصة بالتأهيل العلمي والعملية لمراجع التجارة الالكترونية؛
- توجد أهمية بالغة لتكنولوجيا المعلومات في إنتاج المخرجات من البيانات المحاسبية والمتمثلة أساساً في التقارير المالية والقوائم المالية عن تلك الصادرة بالطرق التقليدية.

1. akhbaar24.argaam.com.(بلا تاريخ).
2. ar.wikipedia.org/wiki.(بلا تاريخ).
3. الاخضر لقيطي. (2008-2009). *مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر*. باتنة: جامعة الحاج لخضر.
4. جيهان عبد المعز الجمال. (2014). *المراجعة في البيئة الالكترونية*. الامارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، العين.
5. صالح حميداتو، و مسعود صديقي. (2014). *اثر التجارة الالكترونية على المحاسبة والمراجعة*. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية*، الصفحات 36-35.
6. عبد الرزاق محمد عثمان. (2011). *أصول التدقيق ورقابة الداخلية*. لبنان: دار النموذجية للطباعة والنشر صيدا بيروت.
7. علي النمر ابو على. *المشكلات العلمية والقانونية في التجارة الالكترونية*. جامعة عين الشمس.
8. عمر امين ساكر ظاهر. (2012). *الاطار المفاهيمي للمحاسبة في ظل بيئة التجارة الالكترونية*. *مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية*، جامعة الموصل، العراق، الصفحات 90-91.
9. عمر عطا الله. (2016-2017). *تكنولوجيا شبكة الانترنت والتجارة الالكترونية وتأثيرها على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية*. *اطروحة دكتوراه، تخصص: محاسبة*. الجزائر: جامعة الحاج لخضر، باتنة.
10. فوزي حاج احمد، و سليمان زواري فرحات. (19 أبريل، 2018). *أثر تكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية على مهنة المحاسبة. دراسة حالة الجزائر"الملتقى العلمي الوطني الثاني حول تطور ممارسة المحاسبة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي*. الجزائر: جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة.
11. كمال السيد، احمد العشماوي، و عادل عبد الرحمان. (2008). *أساسيات المراجعة ومعاييرها*. مصر: كلية التجارة، القاهرة.
12. محمد خليل ابو زطة، و عبد الكريم القاضي زياد. (2009). *مدخل للتجارة الالكترونية*. الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.
13. محمد عادل عبد العزيز. (2005). *التجارة الالكترونية والفكر المحاسبي*. شركة الوسيط التجاري.
14. مصطفى كتانه خيربي. (2009). *التجارة الالكترونية*. الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
15. مصطفى يوسف كافي. (2014). *تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة*. الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الجامعة الأردنية، عمان.
16. يوسف الاسدي. (2008). *تدقيق الحسابات الناحية النظرية*. الدنمارك: الأكاديمية العربية في الدنمارك.